

المنتدى الإقليمي التعاون العربى الصينى فى عشرين عاماً

سهير عبد المنعم*

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الاثنين الموافق ٢٤/٦/٢٠٢٤ ورشة عمل متخصصة بعنوان "منتدى التعاون العربى الصينى ٢٠ عاماً من العطاء والتعاون"، وقد انعقد المنتدى بمقر الجامعة العربية بالقاهرة بمناسبة مرور عشرين عاماً على إعلان وثيقة المنتدى فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤ كمنصة للحوار الشامل والفاعل والاحترام المتبادل بين الطرفين؛ بهدف تدارس سبل تطوير آليات العمل وموضوعاته بالتعاون بين مراكز الفكر على اختلافها فى الدول العربية، وإدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بالجامعة فى إطار محاور ثلاثة للوصول إلى رؤية استراتيجية لتفعيل المنتدى، وهى:

الأول: واقع التعاون الصينى العربى؟

الثانى: أبرز التحديات حول ذلك الواقع؟

الثالث: رؤية مستقبلية لتعزيز التعاون فى ضوء ذلك الواقع والتحديات.

بدأت أعمال المنتدى فى ضوء جدول الأعمال بتقديم تمهيدى للجلسة الافتتاحية من جانب الأمانة العامة بعرض واقع العمل بالمنتدى باعتبار ذلك نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية من تعاون واحترام متبادل؛ تعتبر الصين فى ذلك من أكبر الشركاء الاقتصاديين للدول أعضاء الجامعة العربية، وتعزيز أوجه التعاون فى مختلف المجالات واحترام الثقافات والتواصل بين الحضارتين الصينية والعربية، وفى هذا تم عرض فيلم تسجيلى قصير يوضح آليات العمل لتعزيز التعاون بين الصين و٢٢ دولة عربية وفقاً لما يلى:

الآلية الأولى والدائمة: الاجتماع الوزارى على مستوى وزراء الخارجية مرة كل سنتين فى الظروف العادية، وأكثر من ذلك لمواجهة أى تحديات غير عادية.

الآلية الثانية: اجتماع كبار المسؤولين سنوياً أو للضرورة بالاتفاق المسبق والمشاورات.

* أستاذ القانون الجنائى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الآلية الثالثة: التعاون المؤسسى فى العديد من مجالات، منها الطاقة، حماية البيئة، تدريب الموارد البشرية، الملاحة عبر الأقمار الصناعية، رجال الأعمال.

الآلية الرابعة: المجال الثقافى والبحث العلمى وحوار الحضارات - الإعلام والاتصال، وعقد أنشطة علمية استشرافية.

ضمت فعاليات المنتدى جلستين:

الجلسة الأولى: تضم أنشطة المنتدى فى المجالات السياسية والاقتصادية.

الجلسة الثانية: تضم أنشطة المنتدى فى المجالات الثقافية والإعلامية.

فعاليات الجلسة الأولى: أنشطة المنتدى فى المجال السياسى الاقتصادى

المحور الأول: أنشطة المنتدى فى المجال السياسى

عُرضت فى هذا المحور دراستان:

الدراسة الأولى: "التقارب العربى الصينى وأثره على القضية الفلسطينية"

دارت حول موضوعين، الأول عن دوافع الصين للتقارب العربى، والثانى موقف الصين من القضية الفلسطينية، أثارت النقاشات حول وضع المنطقة العربية بوصفها ساحة لتشكيلات متعددة الأقطاب؛ خصوصاً مع تضاؤل مصداقية واشنطن فى المنطقة ومحاولة قوى أخرى كسر الهيمنة الأمريكية عليها كالصين وروسيا؛ للاتجاه إلى نظام دولى متعدد الأقطاب للحفاظ على توازن العلاقات الدولية، كما عرضت محاولات أمريكا كبح جماح الصعود الصينى بالتحالف مع كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا.

كما اهتمت المناقشات فى ضوء الدراسة بدوافع الصين السياسية والاقتصادية بالسعى لملء فراغ الدور الأمريكى والمراهنة على تخفيف الضغوط السياسية والاقتصادية على ركائز حرية الملاحة وشبكة تحالفات إقليمية فى مختلف المجالات، وهى فى ذلك تتفد من خلال إخفاقات واشنطن، وهو ما تجلّى بمنع دعم السعودية بالسلاح ورفضها القصدى لهجمات الحوثيين عليها. أما بشأن الدوافع الاقتصادية فتأتى فى إطار تأمين احتياجات الطرفين الاقتصادية، وذلك:

- بمبادرة الحزام والطريق التى تضم لها كل الدول العربية حتى ٢٠٤٩.

- خلق نظام اقتصادى يعزز مكانتها داخل النظام الدولى بآليات اقتصادية بديلة "تجمع بريكس" أهمها تقليل الاعتماد على الدولار، وفتح أسواق بالاستفادة من الشراكات والموقع الجغرافى بإمكانياته الجيواقتصادية بممرات باب المندب وقناة السويس- والبحرين الأحمر والمتوسط وعلاقات الشراكة بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبى وإفريقيا.
- أسفر ذلك فى ديسمبر ٢٠٢٢ بثلاث قمم عربية بالرياض.
- قمة عربية صينية.
- قمة خليجية صينية.
- قمة سعودية صينية.
- ما تحقق فى إطار الأمن الإقليمى بمحاولات للمصالحة بين السعودية وإيران، وبين الفصائل الفلسطينية والنظر فى الملف السودانى، وارتفاع مستوى التعاون العسكرى.
- وبشأن القضية الفلسطينية تقف الصين إلى جانب الحق العربى مع علاقاتها بإسرائيل ومع وقف الحرب فى غزة ومنع إدانة فصائل المقاومة.

الدراسة الثانية: منتدى التعاون العربى الصينى: الفرص والتحديات فى الحقبة الجديدة

- انطلقت المناقشات من واقع تلك الدراسة من التحديات فى العلاقة بعدم التكافؤ فى الميزان التجارى وكذلك التطور التكنولوجى بين الطرفين، ومدى اهتمام مراكز الفكر بالصين بالشأن العربى مقارنة بمراكز الفكر العربية، وأوضحت أن الصين تعتمد على استراتيجية الانتظار وانتهاز الفرص، ويحقق لها التعاون العربى حيوية فى مجالات السياسة والاقتصاد والأمن.
- كما لفتت الورقة النظر وأثارت النقاش حول حدود الثقة السياسية فى الصين مقابل الأمريكية والتركيز على مد جسور تلك الثقة، وهى تعتمد فى اغتنام الفرص الاستراتيجية على:
- إعادة هيكلة قنصلياتها على مستوى العالم لاستثمارها فى مجالات التعاون الاقتصادى.
 - يتطلب ذلك من الجانب العربى والتعاون فى تكنولوجيا المعرفة والبحث العلمى.
 - الاستفادة من التوازن الاستراتيجى ومبادرة الحزام والطريق.
 - الاستفادة من نفوذ الصين فى شرق آسيا مع الاتجاه إلى سياسة التوجه شرقاً.
 - الاهتمام بالجانب الثقافى فى العلاقات العربية الصينية.

ثانياً: أنشطة المنتدى في المجال الاقتصادي

عُرضت في هذا المحور دراستان دار حولهما النقاش:

الدراسة الأولى: البعد الاقتصادي في العلاقات العربية الصينية

دارت الدراسة حول ثلاثة محاور: واقع العلاقات وأهم الأزمات التي واجهتها تاريخياً في علاقة ذلك بالمواقف السياسية للصين تجاه قضايا مهمة للمنطقة العربية واستخدامها حق الاعتراض بمجلس الأمن "الفيتو" أكثر من مرة للحفاظ على المصالح العربية؛ تأثير ذلك على التجارة والاستثمارات الثنائية مع ٢٩ دولة عربية وبخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما عرضت لإنجازات الحزام والطريق منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣ مقارنة بالتجارة للاستثمارات بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً التحديات الماثلة أمام ذلك التعاون والرؤية المستقبلية في إطار التنمية المستدامة وتقليص الاعتماد على الطاقة الأحفورية والحروب التجارية والتطور في قطاع الصناعة والاعتماد على الطاقة المتجددة والربط الكهربائي والتعاون التكنولوجي.

الدراسة الثانية: التعاون العربي الصيني في المجال الاقتصادي

التي اهتمت بإثارة المناقشات في محاور أربعة: حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة العربية والصين، حيث التركيز في ذلك على دول محدودة، منها: مصر والسعودية والإمارات، وعلاقة دولة إيران بذلك خاصة بشأن العلاقات العسكرية، أهمية الاجتماع الجماعي الأخير بدخول عدد من الدول العربية تجمع البريكس وتأثيره في زيادة حجم التبادل التجاري؛ خصوصاً مع تفعيل الدور الإيراني في المنظومة الاقتصادية، وكذلك العراق في ضوء عدد من المؤشرات: السياحة وبريكس ومبادرة الحزام والطريق. اهتمت المناقشات بملامح للعلاقات بين الصين ومصر، وإن تركز الاهتمام في المناقشات بالمحور المستقبلي لتلك العلاقات وأثره على المنطقة العربية؛ خصوصاً في ضوء التعاون التكنولوجي والابتكار باعتبار المعرفة سلعة كونية، وأهمية الصين للمنطقة العربية ودور المنطقة العربية لدعم الدور الصيني أمام تراجع الدور الأمريكي.

فعاليات الجلسة الثانية: أنشطة المنتدى في المجالات الثقافية والفكرية والإعلامية

بدأت الجلسة بمداخلة من إدارة الثقافة وحوار الحضارات بجامعة الدول العربية حول جهود الإدارة والأنشطة المؤسسية التي تم تنظيمها بالتعاون مع الصين خلال تلك الفترة؛ لتشير في ذلك إلى

العديد من الندوات التى تم تنظيمها عن العلاقات العربية الصينية، وإقامة مهرجان للفنون العربية وآخر للفنون الصينية، وإلى رابطة قيد الإنشاء للمؤسسات الفكرية بمذكرة تفاهم فى يناير ٢٠٢٤، وإلى المركز العربى الصينى بمبادرة الحضارات العربية والصينية، وإلى البرنامج التنفيذى فى مختلف المجالات بدءًا بمهرجان الطريق الدولى للحرير، واستراتيجية الجامعة الموحدة لحوار الحضارات الذى يتطور مع الوقت، ومجالات الاستفادة من الخبرات، وحماية التراث وبخاصة التراث الفلسطينى من سرقة الهوية، والقضايا المشتركة، وبخاصة فى إطار الثقافة والفكر لدعم التعاون فى كل المجالات الأخرى.

كما قدمت بعد ذلك ورقة بحثية: نحو رؤية استراتيجية لتطوير العلاقات الثقافية، وورقة أخرى عن دور مراكز الفكر فى تعزيز العلاقات، انطلقت فى الواقع كمبادرات للتطوير بين تلك المراكز ومعارض الكتب وجمعيات الصداقة، والمنح التعليمية والمؤتمرات والنشر العلمى، والترجمة لتعزيز التواصل والإنتاج المشترك للأفلام والوسائط الإعلامية، والجوائز لتحفيز المشاركة. وركزت الورقة البحثية الأخيرة على دعم ما سبق برؤية عن واقع التعاون الإعلامى وتحديات المستقبل.

كان من أهم التحديات التى ناقشها المنتدى:

أولاً: الصورة النمطية لكل من الجانبين فى الإعلام ولدى المواطن سواء للعالم العربى المرتبطة بالثروات النفطية، وللصين كمصدر للمنتجات الرخيصة والرديئة أيضاً.

ثانياً: التعاون لنشر الثقافة واللغة وتأثير معهد كونفوشيوس فى ١٣ دولة عربية، والمقابل لذلك فى الصين ذاتها والمردود المحدود حول ذلك.

ثالثاً: ضعف الأطر المؤسسية للترجمة خصوصاً من الجانب العربى، وتنتسم الجهود بالفردية ويحد من فاعليتها عنصر الرقابة بين الجانبين.

رابعاً: التأثيرات السلبية للإعلام الغربى بمحاولات التشويه بدعاوى حقوق الإنسان خاصة بشأن قضية سكان الأجور فى الصين.

خامساً: نخوبة الأنشطة الثقافية من عروض ومهرجانات بعيداً عن الجماهير العريضة.

سادساً: آثار البعض إشكالية عدم التكافؤ بين الجانبين فى المستوى التكنولوجى.

سابعًا: عدم وجود استراتيجية عربية موحدة؛ حيث إن ما تم خلال تلك الفترة كان من قبيل التعاون الثنائي فى ضوء خصوصية كل دولة، دون اعتبار للأهمية الكامنة للموقع الموحد والثقافة المتقاربة والاحتياجات للمنطقة العربية ككل.

ثامنًا: أثير ما يتعلق برؤية البعض للصين بوصفها بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية ودورها فى المنطقة وهو ما لا تريده الصين ذاتها؛ وبعد قصوراً فى الرؤية العربية باعتبار أن الصين لن تكون بديلاً، وأن دور الولايات المتحدة سيظل وإن كان يمكن أن يتراجع ويحجم لصالح الطرفين.

تاسعًا: أثير فى المناقشات الفجوة التنظيمية والتكنولوجية بين الطرفين وأثرها فى انتظار استفادة جانب على حساب الآخر؛ وإن كان الواقع يؤكد التوازن فى العلاقات وإن ظل الأمر يتطلب قدرًا من التنسيق العربى أمام الصين.

بشأن الرؤية المستقبلية فى إطار التحولات العالمية

أشير فى ذلك إلى:

١- دور مراكز الفكر فى تعزيز العلاقات وتفعيل الشراكات، ونماذج لما تم من شراكات كمركز البحوث والدراسات المصرية الصينية ٢٠٠٦، ونموذج كما يقوم به مركز الأهرام فى مصر، كذلك لإدارة التنوع الثقافى وما يتم بالتعاون مع الإمارات.

٢- أهمية دعم السياسات ومساعدة صانع القرار بالدراسات الاستراتيجية المشتركة.

٣- التعاون العلمى فى شتى المجالات وخاصة بتوجيه البعثات العلمية.

٤- تركيز المجال الإعلامى لمتابعة ما يتم فى الصين بعيداً عن الاستهلال بالنقل عن الإعلام الغربى؛ الذى يهيمن على ما يجب نقله لصالح المجتمعات الغربية مع بذل الجهود للتحقق من الخبر.

٥- أهمية اعتبار العلاقات العربية الصينية من قبيل الأمن القومى الذى يجب أن يخطط بشراكات عربية قبل الشراكات العربية الصينية.